شبابيك

قصر عدنان

عبد الزهرة المنشداوي

بادئ ذي بدء لابد من ان نتمنى بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك الخير كل الخير للعراق وشعبه السائر في طريق بناء وطن قائم على احترام حقوق الانسان ونشر مبادئ العدل والمساواة بين ابنائه دون تمييز او فرقة وان هوية المواطنة والكفاءة هي المعيار الوحيد الذي يمكن ان يؤخذ به من اجل عراق قائم على المباديء الرصينة والمتوازنة في سبيل نشر الرفاه والطمأنينة وبعكسه فان الامور ستسير باتجاه مغاير وتنحو منحى الفوضى والفساد الذي نتمنى كذلك ان تحد منه قدسية هذا الشهر الفضيل.. في اول يوم من ايامه وقعت على مراى مشهد امام وزارة المالية اذ احتشدت الوف مؤلفة كادت تسد المنافذ الى هذه الوزارة لولا فرض النظام وقد علمنا بان هذه الوزارة قد دعت ما يقارب عشرة الاف او يزيد مواطن من منتسبي هيئة التصنيع العسكري المنحلة للتاكد من اسمائهم بعد انٍ قطعت الوزارة عنهم رواتب ثلاثة اشهر متتالية بدءً من شهر حزيران الماضي لشكوك بوجود اسماء وهمية لا نريد هنا ان نملي على الوزارة ما يجب عمله بقدر ما نريد رسم مشهد لهذه الحشود الكبيرة والتي علمنا ان البعض منها قد جاء من مختلف محافظات العراق مؤملة النفس في ان يجد تفهم حالته المعيشية بدافع من موافقة هذا الشهر الكريم مع وقت استدعائهم بعد ان عدموا السبل الكفيلة بحصولهم على المورد المالي الشهري الذي حجبته عنهم، ما يهم ان المحتشدين كانوا في حالة لا يحسدون عليها من الزحام والانتظار تحت اشعة شمس محرقة وقد قدر البعض ان عددهم ربما ناهز الاربعة عشر الفا بعد ان دعت الوزارة منتسبي اربع شركات دفعة واحدة لمراجعتها ولك ان تتصور حال الجموع في حرارة ظهيرة فائظة وانتظار يطول لساعات لابد من انها كانت من اقسى الساعات والامل فيها يتركز على الوصول الى بقعة ظل ترسمه ظلال جدران بناية الوزارة.. كيف يتسنى احصاؤهم والتأكد من الأسماء والى متى يبقون بلا مورد مالي وكيف يمكن معالجة امر مثل هذا الامر الذي يتعلق بمستقبل الاف المواطنين اذ لو افترضنا جدلاً ان العدد البالغ ٣٨ الف منتسب ينشطر الى عوائل عندها يصعب الوصول الى الرقم الحقيقي للذين تضرروا جراء ايقاف منحة الراتب عن منتسبي الهيئة المنحلة ولو افترضنا أيضاً ان كل منتسب لديه عائلة مكونة من ثلاثة افراد اي عائلة بطفل واحد لكان الرقم يصل ١١٤ الف مواطن عراقي سحب البساط من تحت قدميه وحرم المورد الشهري الذي كان يعتاش عليه ويصرف بفئات ثلاث (١٠٠-٢٠٠-٣٠٠) الف دينار ومع قلته فان وزارة المالية حجبته عنهم بحجج وذرائع لا يمكن ان تنتهي.

الدخول ما بين هذه الحشود يشبه النزول الى بحر متلاطم الامواج لذلك اثرنا الاتصال باعلام الوزارة لاجل مساعدتنا بالوصول الى مسؤول يمكن ان يلقي الضوء لمعرفة مصير هؤلاء لاسيما اننا قد سمعنا من بعضهم بانه غير مطمئن الى دعوة الوزارة وانها ستجدد الاغنية ذاتها (بوجود اسماء وهمية او التخصيص المالي غير متوفر) وهذا ما يخشونه فتبقى الحال على ما هي عليه ..عوز وضياع افصح البعض عن تشاؤمه بدعوى كيف يتسنى فرز اوراق وتواقيع ما يقارب من أربعة عشر الف منتسب وان كان كذلك فكم يستغرق الامر تساؤلات كثيرة صدرت عن هؤلاء اردنا نقلها للمسؤولين في الوزارة لكن الجواب كان دائما راجعوا قصر عدنان ولانعلم سر هذا القصر الذي علمنا انه في المنطقة الخضراء وان الدخول لهذه المنطقة لايتيسر للجميع ..والذي نود ان نثبت ملاحظته هنا ان دعوة هؤلاء تمت من الوزارة نفسها لكنهم استقبلوا استقبالا غير ودي وباطلاقات نارية من قبل الشرطة المنظمة لصفوفهم.

> عوز وضياع افصح البعض عن تشاؤمه بدعوى كيف يتسنى فرز اوراق وتواقيع ما يقارب من أربعة عشر الف منتسب وان كان كذلك فكم يستغرق الامر تساؤلات كثيرة صدرت عن هؤلاء اردنا نقلها للمسؤولين في الوزارة لكن الجواب كان دائما راجعوا قصر عدنان ولانعلم سر هذا القصر الذي علمنا انه في المنطقة الخضراء

اطباء المستشفيات الحكومية يطالبون المرضى بمراجعة عياداتهم الخاصة

متى يكون المضمد بديلاً للطبيب؟!

> ان المراجعات في العيادات الخاصة للأطباء تكلف المريض الكثير من المال بعض المواطنين اصبح يتجه الى المضمد الصحي أو الصيدلاني. هربا من اجور الفحص العالية في عيادات الاطباء الذين فرضوا اجور فحص عالية اثقلت كاهل المريض خاصة اذا كان من ذوي الدخل المحدود ، عيادات الاطباء الخاصة مرتفعة الثمن جداً ، فحص المفراس يكلف (١٠٠-١٥٠) الف دينار والأشعة الملونة أو العادية هي الأخرى أسعارها باهظة. بالمقارنة بالمستشفيات الحكومية ولكن المشكلة في هذه المستشفيات ان الأجهزة فيها عاطلة دوماً وهي تتعرض إلى أعمال فيضطر المريض للذهاب إلى عيادات الفحص الخاصة وغيرها. ونتساءل أين يذهب المواطن الذي لايملك أجرة العيادات الخاصة؟

تحقيق/ محمد خضير السعدي

يقول المواطن (احمد محمد) وهو أحد مراجعي مستشفى الكرامة: منذ فترة ليست بالقصيرة وأنا أراجع العيادات الطبية الخاصة عصراً والمستشفى صباحاً بسبب وجود انزلاق في إحدى فقرات العمود الفقري لدى زوجتي وتسبب ذلك بآلام شديدة لها في منطقة الرأس، وحين تضاعفت الالام ذهبت إلى عيادة الأطباء الاختصاصيين لاكتشف ان ان اجور الطبيب في عيادته بلغت خمسة عشر الف دينار، وطلب مني الطبيب أشعة ملونة وتحاليل عديدة ثم تكرار الاشعة، وانا اقوم بتنفيذ مايطلبه.

المواطنة (هدى حسين) من حي البنوك تؤكد انها راجعت احدى طبيبات الاسنان في منطقة الصليخ لمعالجة احد أضراسها وقد كلفها ذلك (٥٠) الف دينار بعد اربع جلسات لاستكمال حشوة الجذر التي تزيل الالام وتحافظ على الضرس، وتقول: سابقاً كنت اعالج نفس هذه الحالة بمبلغ (١٥) الف دينار وفي العيادات الشعبية بـ(خمسة آلاف دينار).

وقال المواطن: (مطشر عبد) من سكنة مدينة الكاظمية الذي وجدناه في عيادة أحد الأطباء: لقد زرت هذه العيادة ثلاث مرات وفي كل زيارة ادفع عشرة آلاف دينار اضافة إلى اكرامية السكرتيرة البالغة الفي دينار وكل هذا من أجل ان ادخل على الطبيب الذي يشرف على العملية الجراحية التي سأجريها في المستشفى العام، وهنا أود أن أذكر ان أغلب أطباء المستشفيات الحكومية يطالبون المرضى الراقدين فيها بمراجعة عياداتهم الخاصة لاكمال الفحوصات الطبية والمختبرية واحضار الدم وتحديد موعد دخول المستشفى لإجراء العملية، وأنا أدرك الهدف من وراء كل ذلك ولكن ماالعمل؟!

حدثنا المواطن (سعود سلمان) الذي يراجع احدى العيادات الطبية بطفلته المريضة عن تركيز الاطباء على مختبرات تحليل محددة وعدم القبول بنتائج التحاليل الصادرة عن المختبرات الأخرى ويرفضون التحاليل السابقة برغم انها تكلف الكثير.

ويقول المواطن (سمير حسن) اتجهت منذ فترة ليست بالقصيرة إلى عيادات المضمدين المنتشرة في أغلب مناطق بغداد وذلك بسبب ارتفاع اجور الأطباء الاختصاصيين (الكشفية) وكذلك كثرة الدواء الذي يصرفه الدكتور والتحاليل والاشعات لأبسط الحالات المرضية، ان المضمد يستطيع معالجة بعض الحالات وأجوره مناسبة.

وفي منطقة السعدون التقينا الدكتور (حسان الاعرجي) الذي أشار إلى ان مضاعفة أسعار الفحص تعود بشكل أساسي إلى لهيب الاسعار المتصاعد لإيجارات العيادات، ومايحدث أمر طبيعي برغم قسوته على ذوي الدخل المحدود فالطبيب يتحمل الخطورة ويتعرض للاستهداف ويحاول حماية نفسه بكل الطرق وكل ذلك بالتأكيد ينعكس على أجرة الفحص.

مواطن اسمه (حيدر علي) كشف لي حقيقة امتلاك بعض الاطباء صيدليات ومختبرات في نفس العمارة وغالباً ماينصحون مرضاهم بجلب الدواء من الصيدلية الفلانية واجراء التحاليل المختبرية في مختبر محدد دون غيره وهذا امر لايتناسب وأخلاقيات المهنة.

قال أحد العاملين في مختبر التحليلات المرضية في الحارثية ان الكثير من اللوازم المختبرية الداخلة في عمليات التحليل نستوردها من الخارج وبأثمان عالية وكذلك الأجهزة المختبرية وان مستوى الغلاء المعيشي قد طال جميع مرافق الحياة ونحن جزء من حالة عامة والإيجارات ارتفعت وأصبحت بالدولار بدلاً من الدينار ووصلت إلى أضعاف إلى ما كانت عليه في السابق.

الدورة.. شكوى وثناء

- بعث المواطن أبو سرمد من سكنة المحلة ٨٢٤ في الدورة برسالة شكوى نورد منها ثناءه على اعمال امانة بغداد فيها والتي نتج عنها تبليط الشوارع والازقة وكذلك حلها لمشكلة شحة المياه فيها اما شكواه فتلخصت بوجود فضاءات واسعة تمنى لو استغلتها الامانة في اقامة الملاعب والمتنزهات بدلا من تركها فارغة تغري على رمي النفايات فيها.

- الى الان والشارع الرئيسي في منطقة الدورة لم يبلط هذا ما تضمنته رسالة المواطن سمير فلح واضاف فيها ان الشارع يبدأ من منطقة المصفى وحتى الجسر ذو الطابقين اصبح مليئاً بالحفر والمطبات وقد عهدنا من الدوائر البلدية اهتمامها المتزايد بمحلات الدورة وقامت بتبليط الشوارع والازقة فيها ونتساءل لماذا اهملت تبليط هذا الشارع الحيوي.

التعليم العالي .. مقترحات ومخالفات

- ان التخريب الذي طال العلم والتعليم في بلدنا يدعو الى اعادة النظر في جملة اشياء ومنها التصدي بالاقناع لما تبقى من كفاءات علمية نعتقد بانها في سبيل مغادرة البلد اضافة الى الكوادر التدريسية والعلمية التي تركت البلد ونعتقد ان احدى هذه الوسائل العمل بشكل سريع الى اعادة العمل بقانون رعاية اصحاب الكفاءات رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤ فيصبح نقطة جذب لمن هم في داخل البلد او خارجه وبذلك نكون قد اسهمنا في اعادة الصحة والعافية للتعليم العالي العراقي.

استاذ جامعي

- منحت الفقرة الثالثة من قانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ تدريسيي الجامعات الحق بالتمتع باجازة عطلة سنوية امدها ٦٠ يوما تبدأ من ٧/١ ولغاية ٩/١ ولكن في هذه السنة فاجأت الوزارة الجميع بان جعلتها تبدأ من ٧/١٥ وبذلك يكون امد الاجازة ٤٥ يوما وليس ٦٠ يوما وفي هذه الحالة تكون الوزارة قد خالفت القانون وعليها اما ان تلجأ الى التعويض المالي عن هذه المدة او تمديد فترة اجازة العطلة الى ٩/١٥ وتبعد عن نفسها شبهة مخالفتها القانون.

مواطن

نلفت عنايتكم

- اشجار متيبسة:
على طول شارع فلسطين يرى المواطن العديد من اشجار اليوكالبتوس المتيبسة مع ان الامانة قامت مشكورة بحملة استزراع واسعة في الجزرة الوسطية للشارع وحبذا لو عمدت الى ازالة هذه الاشجار التي بدا منظرها نافراً.

- هورن:
السيارات الرسمية ونعني بها سيارات الاسعاف او السيارات التي تستخدمها حمايات المسؤولين او تلك التي تعود لعناصر شرطتنا الشجاعة تستخدم اصوات منبهات مزعجة للسمع ولا نعتقد بانها ملائمة للشارع عندنا.

- حسنا فعلت:
حسنا فعلت وزارة الداخلية من خلال عناصر افراد نقاط التفتيش او الدورية بإزالة الشعارات والكلمات غير المستحسنة من على الجدران في المحلات السكنية وابدلتها باخرى تحث على المواطنة والتعاون.

- ما بين قطاعين:
الاسوار الحديدية التي احاطت بها بلدية الصدر الاولى الجزرة الوسطية بين قطاعي ٣٩ و٣٧ من اجل حماية الشتلات الزراعية المزمع زراعتها يفتقد الى المتانة فيبدو ان اقامته لاسقاط فرض ولا نعلم مادور اللجنة التي يتوجب ان تتسلم العمل.

- هواتف:
عموم الهواتف الارضية في بغداد معطلة ووزارة الاتصالات تلوذ بالصمت وكانها اوكلت المهمة الى شركات الاتصالات الاهلية وانتحت جانبا لكن المواطن يدفع ثمن مكالماته غاليا باستخدام الموبايل.

- سقي:
الشارع المؤدي مابين فندق بابل ومنطقة الجسر المعلق عامراً بالاشجار الضخمة والقديمة لكن مياه السقي انقطعت عنها ندعو الجهات ذات العلاقة وخاصة بلدية الكرادة الى انقاذها وسقيها باسرع ما يمكن.

- ملك المسؤول:
مازال الشارع العام في العاصمة بغداد ملك المسؤول في الدولة فاذا سلكته سيارته فعلى الجميع ان يتنحى جانبا ويتركه له دون منازع المواطن صار يتساءل الى متى يبقى الامر هكذا.

تربية الرصافة الأولى وتأخير الراتب

يشكو منتسبو تربية الرصافة الاولى من التأخير الحاصل في موعد تسليم الراتب ويذكرون في الرسالة التي بعثوا بها ان راتب شهر آب سلم اليهم في شهر أيلول اذ كان من المفترض تسلمه يوم ٢٥ مع انه وافق بداية شهر رمضان، والحاجة لتسوق مستلزمات هذا الشهر الكريم معروفة للجميع ويتمنون على ان لا يتكرر ذلك.

مجموعة من المنتسبين

إلى أمانة بغداد.. مع التحية

يشكو المواطنون من سكنة منطقة العمارات السكنية في منطقة الحبيبية من قلة الخدمات إضافة الى ان الأمانة حتى الان لم تستغل الفضاءات الموجودة ما بين العمارات السكنية من اجل إنشاء الحدائق والمتنزهات، إضافة الى ان هذه المنطقة قد طالها العبث والتخريب نتيجة المصادمات المسلحة التي حدثت في مدينة الصدر مؤخراً وهي تأمل في ان تلتفت اليها الأمانة من اجل جعلها نموذج سكني يحتذى به بدل تركها بهذا الحال.

المواطن/ حسن عبود

صورة وتعليق

يعتاشون عليها..

عدسة: سعد الله الخالدي